

تقرير حقوق الإنسان على وضع اللاجئين السوريين في منطقة البقاع لبنان

٢٠١٦/٩/١٨

تقديم:

الراصد السوري في لبنان يدرس حالة حقوق الإنسان للاجئين السوريين في منطقة البقاع في لبنان، بدعم من الصندوق العربي لحقوق الإنسان www.ahrfund.org وهو مشروع لمدة سنة حيث يقدر عدد اللاجئين السوريين ب ٤٠٠ ألف لاجئ حسب احصاءات الامم المتحدة وتم التركيز في هذه التقرير عن عرسال ووادي حميد في البقاع الشمالي.



تم استهداف بهذا التقرير (٨٠,٠٠٠ لاجئ تقريباً) موزعين على ١٠٤ مخيمات في داخل البلدة و ١٠ مخيمات في منطقة وادي حميد بينهم ١١,٦٠٠ طفل بعمر التعليم.

عرسال:

هي بلدة على سلسلة جبال لبنان الشرقية، تابعة لقضاء بعلبك في البقاع الشمالي. وهي تبعد عن بعلبك ٣٨ كيلو متر ويقطنها أصلاً ٣٥,٠٠٠ نسمة.

وضع اللاجئين في عرسال:

بعد أحداث ٢٠١١ في سورية، لقربها من الحدود السورية، أصبحت عرسال مقر للكثير من اللاجئين القادمين من سوريا الذين لقوا الأمان في هذه المنطقة. وقد تغير هذا الوضع بعد أحداث ٢ آب ٢٠١٤ المؤسفة وما تلاها من حوادث راح ضحيتها عناصر من الجيش اللبناني، وخطف عسكريين من قبل ((جبهة النصرة)) وما ترتب عليه من تحويل منطقة عرسال لمنطقة عمليات عسكرية راح ضحيتها عدد من اللاجئين السوريين وتهديم وحرق بعض المخيمات، لتبدأ بعدها مرحلة جديدة أكثر قسوة وانتهاكات بحق اللاجئين السوريين.

وضع اللاجئين في وادي حميد:

وهي المنطقة الواقعة بين عرسال والحدود السورية ويقطنها ٥٦٠ عائلة موزعة على عشر مخيمات. تعيش هذه العائلات وضع لجوء سيء للغاية حيث لا تصلها أي منظمات إغاثية وتعليمية، فقط تلك المساعدات التي تأخذها من الأمم المتحدة عن طريق القسائم والتي تأخذها النساء لبلدة عرسال لشراء الضروريات. فأصبح هؤلاء يزرعون الأرض المحيطة كي يعيشوا. ويمنع من قبل الحاجز الأمني السماح لدخول أو الخروج من وادي حميد إلا بموافقة أمنية.

الأطفال محرومين من التعليم وهم تحت ضغط نفسي كبير. ويُخاف أن يكونوا عرضة للتطرف وحمل السلاح.

السكن: معظم المخيمات في عرسال وضعها سيء إذا قورنت بأخرى في مناطق البقاع الثانية، وهذا يعود للحصار الذي فرض عليها وعدم قدرة الجمعيات التحرك بسهولة كما في السابق وهي تحتاج لموافقات أمنية لدخول بعض المخيمات. لهذا نرى الخيم غير مجهزة بشكل جيد للظروف الجوية القاسية حيث ان عرسال ترتفع عن سطح البحر أكثر من ١٤٠٠ متر. وهي عرضة دائماً للمداهمات من قبل الأجهزة الأمنية.

التعليم: ينقسم تعليم الأطفال لقسمين رئيسيين هما:

- ١- المدارس اللبنانية والتي تدرس ٨٠٠ طالب تقريباً
- ٢- المدارس التي أقامتها بعض الجمعيات والتي تدرّس ٥٨٠٠ طالب سوري تقريباً.

وبهذا يحصل على ٦٦٠٠ طفل لاجئ سوري التعليم ويبقى ٥٠٠٠ طفل بدون تعليم.

العمل: فرص العمل بشكل عام شبه معدومة. تشهد عرسال وضعاً أمنياً خاصاً يؤثر على سوق العمل للاجئين بالإضافة لأهل البلدة التي يوجد فيها بطالة واسعة بين الشباب المحلي.

الوضع القانوني: ٢٠% من اللاجئين السوريين يتمتعون بوضع قانوني و ٨٠% منهم محرومين من الإقامة ويعود ذلك لهواجس أمنية.

الجمعيات العاملة في عرسال: تعمل في عرسال ثمانية جمعيات رئيسة بالإضافة للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين والتي لاتعمل بشكل مباشر بل عن طريق دار الفتوى، وهذه الجمعيات تتعامل بشكل جيد مع وضع اللاجئين وبحسب إمكانياتها يكون نشاطها بين متوسط إلى كبير كدار الفتوى والصليب الأحمر الدولي وال NRC. هذا بالإضافة إلى أربعة جمعيات تقوم بنشاطات محدودة.

بلدية عرسال: تعامل بلدية عرسال السابقة والحالية مع اللاجئين السوريين بصورة جيدة بعكس بلديات أخرى، ورغم وجود بعض الملاحظات كمنع التجول داخل البلدة ليلاً وإجراءات مالية على المحلات التجارية التي يعمل بها اللاجئين السوريين.

تسجيل الأطفال حديثي الولادة - الزواج: موضوع تسجيل الأطفال حديثي الولادة معدوماً، كما هي حالة تسجيلات الزواج.

المداهمات: يتم مداهمة المخيمات بشكل اسبوعي وفي الظروف الطارئة بشكل يومي حيث يساق الشباب والرجال الى المراكز الأمنية حيث يتم اهانتهم وضربهم أحياناً ثم إطلاق سراحهم.

الأمن العام: يرفض الأمن العام تجديد الإقامة للكثير من اللاجئين بحجة الهواجس الأمنية، وكذلك يعنقل بعض المراجعين بحجج أمنية أيضاً مما أحجم الكثير من اللاجئين الذهاب للتجديد.

التوصيات:

- تسوية وضع ٨٠% من اللاجئين ومنحهم إقامة للحد من حالة الخوف التي تسببها حملات المداهمة والحواجز للاجئين وهم لا يحملون أوراق نظامية.
- تسهيل إجراءات الموافقات الأمنية للدخول والخروج من عرسال للمنظمات الإغاثية والطبية والتعليمية للسماح لها بدخول وادي حميد لتقديم المساعدة العاجلة.
- بشكل عام تسهيل إجراءات الموافقات الأمنية لدخول وخروج الجهات الرسمية والمنظمات إلى عرسال.
- هناك عدد كبير من مصابي الحرب والأمراض المزمنة حيث لا يوجد في عرسال مراكز لعلاجها لهذا ندعو وزارة الصحة في لبنان والمنظمات الطبية تقديم الدعم اللازم للمراكز الطبية والمشافي.
- مراقبة الحملات الإعلامية التحريضية على اللاجئين التي تسبب لهم مزيد من الانتهاكات.

(هذا المشروع هو بدعم من الصندوق العربي لحقوق الانسان www.ahrfund.org إن توجّهات النظر والآراء الواردة في هذا التقرير لا تعبّر بالضرورة عن السياسة الرسمية للصندوق العربي لحقوق الانسان ومواقفه).